جودة مخرجات التعليم العالي ودورها في سد احتياجات سوق العمل نحو تنمية مستدامة في التعليم العالي والبحث العلمي

الكلمات المفتاحية: الجودة، سوق العمل، التعليم العالي

ا.م.د جعفر حسن جاسم الطائي
رئاسة جامعة ديالى/ مدير قسم شؤون الأقسام الداخلية
Jaafar3214@gmail.com

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١٢/٢ تاريخ قبول نشر البحث٢٠٢٢/١٢/٤

الملخص

يهدف البحث إلى التعريف بالجودة وجودة العملية التعليمية، وتسليط الضوء على مبررات وفوائد تطبيق الجودة الشاملة في العملية التعليمية، ولفت أنظار السادة المسؤولين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى الصعوبات والإشكاليات والتحديات التي تعيق تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي العراقي، التعرف على متطلبات تطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي العراقي، تبيان لأهم عناصر أو محاور إدارة الجودة الشاملة التي يجب التركيز عليها في التعليم العالي العراقي. أما أهم الاستنتاجات فهي:

١-تعاني الجامعات العربية ومنها العراقية من انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية والتي من مؤشراتها تدني التحصيل المعرفي والتأهيل المتخصص.
٢-انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية وتتمثل في تخريج أعداد كبيرة من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل على الرغم من حاجة سوق العمل لها لكن العادات والتقاليد هي من يقف وراء عدم توظيفها.
٣-عجز النظام التعليمي العالي التقليدي عن استيعاب الأعداد المتزايدة والراغبة في الالتحاق به.
٤-غياب عناصر التحديث في التعليم العالي العربي والعراقي رغم تحديات تكنولوجيا المعلومات والعولمة إلا في حدود ضيقة.
٥-مخرجات التعليم العالي لا تتلاءم ومتطلبات سوق العمل العربي والعراقي والدليل على ذلك وجود أعداد هائلة من الخريجين بلا عمل.

أولاً- إشكالية البحث: هناك حقيقة لا يمكن تجافيها تتمثل في سعي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى استيعاب كل مخرجات وزارة التربية ولا سيما في جانبيه العلمي والأدبي، إلا أن هذا الاستيعاب شكل تحدياً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي متمثلاً بالزيادة المخيفة في نسب البطالة من الخريجين، ومن هنا تبدأ إشكالية البحث. علاوة على ما تقدم، فإن غالبية أو القسم الأكبر من خريجي الجامعات ولا سيما في التخصصات الإنسانية لا تجد لها مكاناً في أسواق العمل، وهذا في كثير من الأحيان دليل على إنها كوادر متدنية الكفاءة الإنتاجية المعرفية من جهة، وضعيفة العائد الاجتماعي وخاصة في دول مثل دولنا من جهة أخرى، وهذا هو الجزء الثاني من إشكالية البحث. إضافة إلى ذلك، فإن مشكلة البطالة الفعلية لمخرجات التعليم العالي في العراق باتت واحدة من أهم القضايا التي تشغل بال القائمين على أمر توظيف الشباب، بل أصبحت أمراً يقلق المئات منهم، حيث تردد بينهم عبارة مشهورة مفادها ((نتخرج ونجلس بالبيت)) مما ترتب ويترتب على هذا الأمر أن عدداً من الجهات تستغلهم استغلالاً سلبياً، وهذا الجزء الثالث من إشكالية البحث.

وفقاً لما تقدم، فإن مخرجات التعليم العالي استمرت في ثبات من الناحية النوعية رغم كل التطور التكنولوجي الحاصل في العالم، الأمر الذي جعل من سوق العمل يحتاج إلى مخرجات لها كفاءة عالية وقادرة على أداء الأعمال التي تطلبها مرحلة العولمة، وهذا ما لا تستطيع مخرجات التعليم العالي إلى تلبية وسد حاجات السوق وفق وضعها الحالي، وهذا هو الجزء الرابع من إشكالية البحث.

أما الجزء الأخير من إشكالية البحث، فيتمثل في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما المقصود بالجودة؟ وما المقصود بجودة العملية التعليمية؟

٢- ما مبررات وفوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية؟

٣- ما الصعوبات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي العربي؟ وما الإشكاليات والتحديات التي تعوق الارتفاع بمستوى كفاءة التعليم العالي وفعاليته في العراق والوطن العربي؟

٤- ما متطلبات تطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي العربي؟

هل سعت الجامعات من خلال مخرجاتها إلى سد وإرضاء حاجات سوق العمل؟

ما أهم عناصر إدارة الجودة الشاملة التي يجب التركيز عليها في التعليم العالي العراقي؟

ثانياً- أهداف البحث: يروم هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعريف بالجودة وجودة العملية التعليمية.

٢. تسليط الضوء على مبررات وفوائد تطبيق الجودة الشاملة في العملية التعليمية.

٣. لفت أنظار السادة المسؤولين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى الصعوبات والإشكاليات والتحديات التي تعيق تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي العراقي.

٤. التعرف على متطلبات تطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي العراقي.

٥. تبيان لأهم عناصر أو محاور إدارة الجودة الشاملة التي يجب التركيز عليها في التعليم العالي العراقي.

ثالثاً- أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أهمية موضوع الجودة في العملية التعليمية، حيث باتت البطالة والبطالة المقنعة لمخرجات المؤسسات التعليمية الجامعية هي من أخطر ما يواجه المجتمعات العربية ولا سيما المجتمع العراقي، وحالة اللااستقرار التي يعيشها الشباب العراقي من جهة، وتأتي أهمية البحث من جهة أخرى من الكشف عن العلاقة بين مخرجات نظام التعليم العالي ومدى قدرتها على سد احتياجات سوق العمل العربي والمحلي، بالإضافة إلى ذلك، فإن أهمية البحث تأتي من خلال تسليط الضوء على المبررات والفوائد الناتجة من جراء تطبيق إدارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية، حيث أصبحت مخرجات العملية التعليمية شأنها شأن مخرجات الدوائر والمؤسسات الانتاجية من حيث العرض والطلب إذ بات يتطلب المنتج مواصفات عالية الجودة لكي يجد مقبولية من الأسواق سواء المحلية منها أو العربية، تأتي كذلك أهمية البحث من خلال التعرف على المعوقات والعوامل والصعوبات التي تقف وراء عدم تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي يجعل من مخرجات مؤسسات التعليم العالي لا تحظى بقبول كبير في أسواق العمل المحلية والعربية والعالمية إلا في حدود معينة. وأخيراً فإن أهمية البحث تظهر من خلال تبيان لأهم عناصر إدارة الجودة التي من الواجب التركيز عليها في التعليم العالي العراقي لكي يظهر هذا المنتج بمظهر المقبولية.

رابعاً: مفهوم الجودة والمفاهيم ذات العلاقة: من أجل تسليط الضوء على مفهوم الجودة أو تحديد ماهيته، يتطلب الأمر إماطة اللثام عن عدد من المفاهيم ذات العلاقة والارتباط والدلالة بموضوع البحث، ومنها:

الجودة: جاء في المعجم الوسيط، أن الجودة تعني كون الشيء جيداً وفعلها الثلاثي (جاد) (ابراهيم، ١٩٨٥)

في حين جاء في قاموس ويبستر، أن الجودة هي صفة أو درجة تفوق لشيء ما، أو أنها تعني درجة من التمايز لنوعية معينة من الخدمة أو المنتج (Gralink.webestars, 1984)هذا المعنى اللغوي.

أما المعنى الاصطلاحي لمعنى كلمة الجودة فهو مأخوذ من الكلمة اللاتينية (Qualities) التي تعني طبيعة الشيء أو الشخص ودرجة صلاحه (قدار، ١٩٩٧) في حين ينظر إليها في بعض الأحيان بأنها تعني الكفاءة (Efficiency) أي الاستعمال الأمثل للإمكانات المتاحة من أجل الحصول على مخرجات جيدة. (W.Egbert & Amacro, 1985)

أما الجودة في التعليم فإنها تعني عملية استيفاء النظام التعليمي للمعايير والمستويات المتفق عليها لكفاءة النظام التعليمي وفعاليته بمختلف عناصره (المدخلات، العمليات، المخرجات، البيئة) بما يحقق أعلى مستوى من القيمة والكفاءة والفاعلية لكل من أهداف النظام وتوقعات طالبي الخدمة التعليمية (الطلبة، المجتمع). (الخميسي، ٢٠٠٧)

٢- **التعليم العالي:** ويقصد به أيضاً التعليم الجامعي وهو مرحلة عليا من التعليم تدرس في الجامعات أو في الجامعات الحرفية (كليات أهلية، كلية الفنون العقلية، وكليات تقنية،.... إلخ) أو في أي مؤسسة جامعية أخرى تمنح شهادة جامعية. يختلف التعليم العالي عن التعليم المدرسي؛ حيث يدرس الطالب في التعليم العالي مجالاً متخصصاً يؤهله للعمل في إحدى الشهادات في تخصص معين إثناء دراسته الجماعية.(٦)

٣- **سوق العمل:** هو مجال عرض العمل وطلبه. ويطلق سوق العمل أيضاً على مجموعة الوكالات التي تكون حلقة الوصل بين من يعرضون وظائف معينة وبين طالبي هذه الوظائف تمهيداً للتعاقد معهم ويتكون السوق من جانبين:

٤-**العرض:** ويقصد به عدد الأيدي العاملة (القوى العاملة) المتمثلة بالجهد المعروض فعلاً أو المستعد للعمل من الشريحة السكانية النشطة اقتصادياً خلال فترة زمنية معينة.

الطلب: ويقصد به الطلب على العمل، والذي يمثل الجانب الآخر من السوق، ويقصد به الجهود البشرية المطلوبة كماً ونوعاً من قبل أصحاب العمل من المؤسسات العامة والخاصة مقابل مزايا معينة.

٦- **المتعطلون:** هم الأفراد القادرون على العمل الراغبون فيه، ولكنهم لا يجدون خلال الفترة التي تشير إليها البيانات. ويندرج تحت هذه الفئة المتطلعون الجدد الذين لم يسبق لهم دخول سوق العمل، والمتعطلون الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب نتيجة ظروف سوق العمل.

٧ـ **مواءمة التعليم العالي لسوق العمل:** ويقصد به انسجام مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب الملاءمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محوراً لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي (عبدالله، ٢٠٠٢)

٨ـ **إدارة الجودة الشاملة:** هي فلسفة إدارية عصرية ترتكز على عدد من المفاهيم الإدارية الحديثة الموجهة التي يستند إليها المزج بين الوسائل الإدارية الأساسية والجهود الابتكارية وبين المهارات الفنية المتخصصة من أجل الارتقاء بمستوى الأداء والتحسين والتطوير المستمرين. (الخطيب و رداح، ٢٠٠١)

خامساً: جودة العملية التعليمية: بات من المتعارف عليه لدى الجميع إن أي نظام مهما كان حجمه ونوعه وطبيعته يتكون من ثلاث مكونات أساسية لا يمكن أن يبنى بدونها، وهي المدخلات والعمليات والمخرجات، وهذا هو الحال في النظام التعليمي أيضاً، وهنا يمكن وصف جودة مخرجات العملية التعليمية بأنها الاستراتيجية التي تهدف إلى توظيف المعلومات والمهارات والقدرات لتحقيق التحسين المستمر بما يسهم في الارتقاء بقيمة مؤسسات المجتمع، والجودة بذلك تبرز من خلال التفاعل المتكامل ما بين ما تحتويه مخرجات العملية التعليمية من تخصصات وخبرات ومعارف متراكمة وما بين الآليات والعمليات التي تؤديها المنظمات والقطاعات المختلفة وفقاً لتوجهها وفلسفتها.

من المعلوم أن مخرجات النظام التعليمي فلها خصوصية تلعب دوراً أساسياً في تحديد المدخلات مما ينعكس حتماً على طبيعة المخرجات أيضاً، وإن النظام التعليمي يجب أن

يتحكم في مدخلاته على ضوء المخرجات التي يهدف إلى تحقيقها لكونها تؤثر تأثيراً مباشراً في مستوى كفاءتها، كما إن عملية المعالجة ومستوى كفاءتها قد يؤدي إلى حدوث تغير سلبي أو إيجابي في جودة تلك المخرجات، وبشكل عام فإن مكونات النظام التعليمي بمفهومه التقليدي يمكن أن يحتوي على عدة عناصر وكما موضحة في الشكل الآتي:(الأسدي و علي، ٢٠١٢)

جدول(١) يبين مكونات النظام التعليمي بمفهومه التقليدي

المداخلات	العمليات	المخرجات
*الخطة الاستراتيجية للجامعة. *البنية التحتية. *التقنيات والتجهيزات ومصادر التعلم. *الهيئة العلمية. *البرامج الدراسية. *الطلاب. *جودة المداخلات *اللوائح والأنظمة التشغيلية. *التمويل	*العمليات التعليمية وعمليات التعليم والتعلم ، البرامج، المناهج. *العمليات الإدارية والتنظيمية. *جودة الخدمات (العمليات). *مصادر التعليم والتعلم. *الأنشطة العلمية بالجامعة.	*جودة المخرجات الأكاديمية (التعلم والتوظيف). *رضا العملاء (الداخلين والخارجين). *البحث العلمي. *خدمة المجتمع. *ضمان استمرارية التمويل.

التغذية الراجعة والإجراءات التصحيحية
*البحوث التشخيصية للمدخلات والعمليات والمخرجات. *التقويم الذاتي. *التقويم الخارجي. *الإجراءات التصحيحية.

تتضح فكرة اهتمام المؤسسات التعليمية بمفهوم المخرجات المستهدفة التي تسعى إلى تحقيقها من خلال سعيها لإرضاء حاجات ومتطلبات سوق العمل، وإذا كانت المؤسسات التعليمية لم تحقق المستوى المستهدف من ضمان الجودة لمخرجاتها، فتقوم بقياس ومقارنة مخرجاتها

الفعلية إلى المخرجات الطموحة (المستهدفة) التي تضمن الحد الأدنى من معايير الجودة. مما يتطلب النظر إلى المخرجات المستهدفة باعتبارها أحد أهم مداخلات النظام التعليمي الحديث. (الأسدي و علي، ٢٠١٢، صفحة ١٥٢)

ومما لا شك فيه إن النظام التعليمي الحديث قد ازداد تعقيداً، إذ أن هناك مؤثرات كثيرة ومتنوعة تؤثر سلباً أو إيجابياً على مكوناته وبالتالي على جودة مخرجاته، ولعل من أهم تلك المؤثرات هي الخدمات الداعمة للنظام التعليمي – SUPPORT SERVACES ،التي تعد من أهم المؤثرات الإيجابية للنظام، لكنها قد لا تكون كذلك إذا لم تتوفر بالشكل الملائم مما يؤثر سلباً على النظام بكافة مكوناته، ولأن الخدمات الداعمة عادة ما تتم من خلال عملية المعالجة Process فإن نتائجها ستظهر واضحة في مخرجات النظام التعليمي مباشرة. ويوضح الشكل التالي النظام التعليمي في ضوء هذه المؤثرات (الخدمات الداعمة) (النجار، ١٩٩٩)

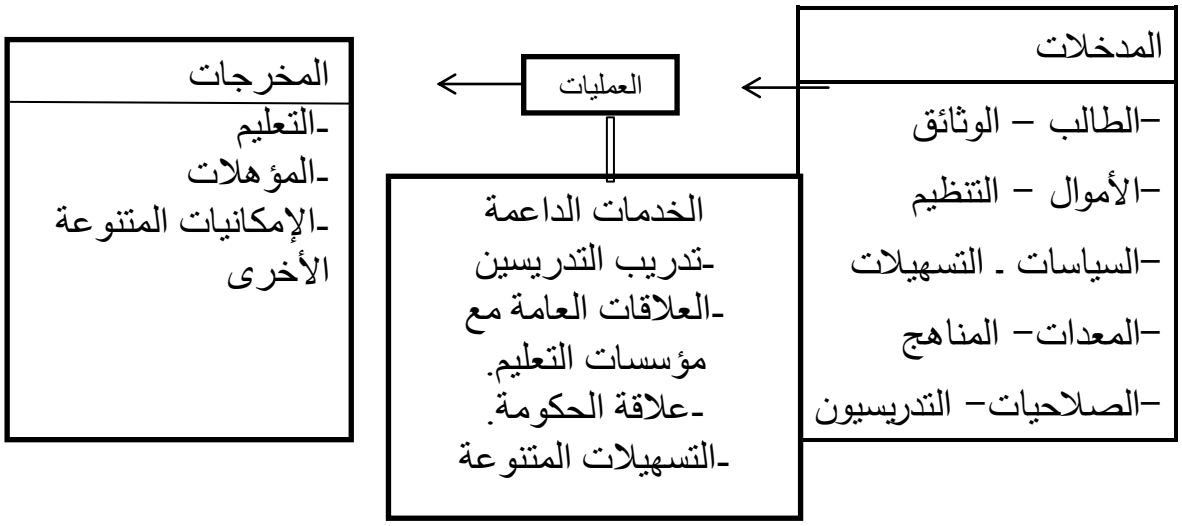

سادساً– التنمية المستدامة والتحديات والمعوقات التي تواجه التعليم العالي في العراق:

يجب أن نعترف بأن التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم ولا سيما التنمية العمودية في الموارد البشرية هي التي تتحقق للمجتمع التعليم الذي يصبو إليه، وإن التنمية المستدامة يجب أن تكون في البشر لا في الحجر، وعليه، فإن واقع التنمية المستدامة في مجال التعليم ومنذ بداية الألفية الجديدة الى الوقت الحاضر في العراق

قد أنتجت لنا مخرجات لا تتوافق وحاجة سوق العمل المحلي من جهة، ولا تلبي متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 من جهة أخرى.

بات مؤكدا اليوم وفي ظل البيئة الرقمية وانكشاف دول العالم على بعضها البعض ولم يعد هناك شيئاً مخفياً أو يمكن أن نتستر عليه ولا سيما بعد خروج جامعات العراق من منظومة التعليم العلمية العالمية، أصبح لزاماً علينا جميعاً أن نتوقف هنا من مسؤولين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وأساتذة الجامعات، وقبلهم وزارة التخطيط، ونسأل أنفسنا السؤال التالي: لماذا وصل التعليم في العراق إلى هذا المستوى من التدهور ؟ وللإجابة عن هذا السؤال يتطلب الأمر نظرة فاحصة إلى واقع التعليم؛ لأن العلاج والإصلاح يبدأ من الواقع، ومن هنا سوف نستكشف العديد من التحديات التي تعيق تطويره بالشكل الذي يلبي الطموح ويواكب مسيرة التعليم على مستوى العالم، ويمكن أن نحدد تلك التحديات وفق الجدول التالي:

جدول (٢) يبين التحديات والمعوقات التي تواجه التعليم في العراق

ت	التحديات والمعوقات	مضمونها
١	تدني وضعف أداء مؤسسات التعليم قبل الجامعي.	تعد عادة المراحل الأولى مثل رياض الأطفال والابتدائية والمتوسطة والإعدادية الأساس في تكوين وتحديد شخصية الطالب العلمية- الاجتماعية، وهي المنتجات التي تمثل مدخلات التعليم العالي، ومن هنا تبدأ رصانة أو هشاشة التعليم العالي، وعليه يجب أن تحظى هذه المراحل بالاهتمام اللازم، ومن هنا تبدأ مسيرة التنمية المستدامة ولا سيما التنمية البشرية، وفي مقدمة ذلك التركيز على جودة المعلم، فهو الأساس في صناعة جيل أو مدخل جامعي متقدم أو متخلف، وذلك من خلال الابتعاد عن التعليم الذي يركز عل مبادئ التلقين والحفظ، وغرس روح القراءة والمطالعة في المكتبة، لغرض بناء شخصية للطالب مركبة تجمع ما بين العلم والثقافة، وهذا المركب ينتج لنا طالب ذو شخصية اجتماعية قابلة للتطور مستقبلاً.
٢	غياب سياسة القبول للكم الكبير من تدفق الطلاب على الجامعات العراقية.	سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولا سيما في الظروف التي تلت عام 2003،إلى استيعاب أغلب الطلبة القادمين من التعليم السابق، وبقدر إيجابية هذه الخطوة فلها سلبياتها، تتمثل في غياب سياسة القبول التي تراعي صناعة طبقة وسطى يكون مكانها في المعاهد المهنية، الأمر الذي جعل من هذه السياسة أن تستوعب الكيف على حساب النوع، والأمر الآخر تدفق منتج إلى اسواق العمل غير كفوء ولا يجد له مكاناً في المجتمع ؛ لأنه فاقد للجودة، وهذا الواقع يتطلب من وزارة التعليم العالي أن تعيد النظر في سياسة القبول بالجامعات العراقية من جهة، وتلغي كل الامتيازات بالدرجات التي تمنح للطالب بعد نجاحه من المرحلة الاعدادية، وتشجيع الطلبة على التوجه نحو المعاهد التقنية لغرض صناعة طبقة وسطى مهنية.

٣	غياب السياسة الاستراتيجية المستقبلية للتعليم العالي.	قطاع التعليم العالي والبحث العلمي هو المؤشر الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة ولذلك يستلزم الأمر هنا لفت أنظار السادة المسؤولين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى ما هية الاستراتيجية التي تكمن وراء قبول هذا الكم الكبير من الطلبة في الجامعات العراقية على حساب النوع، وبالتالي تنتج هذه الجامعات مخرجات لا تلبي طموح المجتمع من جهة، ولا تلبي طموح الخريج الجامعي، وهنا يصبح الخريج في موقف صعب، فهو لا يستطيع أن يشتغل أو يمتهن أي مهنة بوصفه حاصل على شهادة بكالوريوس في تخصص معين من جهة ، ولا يستطيع المجتمع أن يستوعبه في الأعمال التي لا تتطلب شهادة من جهة أخرى، وربما احتراماً لشهادته من جهة ثالثة، وبالتالي أصبحت لدينا طاقات معطلة بالآلاف، وهذه الأعداد في تزايد مستمر، وبدوره يؤدي إلى تزايد نسبة البطالة في صفوف أكبر وأهم شريحة وهم الشباب، وكل ذلك يستلزم العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وزارات التخطيط والمالية والتعليم العالي، وعليه، فإن وزارة التعليم العالي أن تعمل وفق معادلة لا يمكن الحياد عنها تتمثل في دراسة واقع الجامعات وواقع احتياجات سوق العمل الفعلية.
٤	تضخم الهيكل التنظيمي لمؤسسات التعليم في العراق أفقياً.	شهد العراق بعد عام 2003، تزايداً ملحوظاً بصورة أفقية في أعداد مؤسسات التعليم العالي دون مراعاة لحقوق الأجيال الحاضرة وحقوق الأجيال القادمة؛ وذلك لغياب الدراسات المستقبلية لمفهوم التنمية المستدامة في التعليم العالي، حيث بلغ أعداد الجامعات الحكومية (35) جامعة، ناهيك عن الجامعات المرتبطة بديواني الوقفين، فكلية الإمام الكاظم (ع) مرتبطة بديوان الوقف الشيعي، وكلية الإمام الأعظم (رحمه الله) مرتبطة بديوان الوقف السني. أما الجامعات الأهلية فقد بلغ عددها (45) جامعة وكلية أهلية، وأكاديمية واحدة للشرطة، إلى جانب جامعة تابعة إلى وزارة الدفاع ووسط هذا الكم الكبير من أعداد الجامعات، وهذا لا يحقق جوهر التنمية البشرية المستدامة وهو جعل التنمية في خدمة الناس بدلاً من وضع الناس في خدمة التنمية. وهذا التضخم الكبير نتج عنه أعداد كبيرة من الخريجين، الأمر الذي جعل من عملية تمكينهم لتحقيق إنسانيتهم غير ممكنة ، وهذا يتعارض ومفهوم التنمية المستدامة الذي يضمن تلبية حاجات الحالية دون تعرض حاجات الأجيال القادمة للخطر.
٥	غياب السياسة المالية.	تحتاج عملية تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي إلى وضوح في السياسة المالية، إذ إن غياب السياسة المالية الواضحة لدعم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي أفرز نتائج تكاد تكون كارثية على المجتمع العراقي، في مقدمتها تخريج الآلاف من الطلبة العراقيين غير القادرين على الاندماج المهني والوظيفي الأمر الذي يدفع بالمؤسسات التي تستقطب هؤلاء الخريجين إلى انفاق المزيد من الأموال والوقت والجهد غير مقبول كان من الأفضل تصرف في مجالات أخرى، يضاف إلى ذلك، معاملة قطاع التعليم العالي من قبل القائمين على إعداد الموازنة مثل معاملة قطاعات الزراعة والصناعة والكهرباء، وهذا أمرا غير مقبول على الرغم من أهمية هذه القطاعات، بيد إن قطاع التعليم العالي هو الأهم في موضوع التنمية المستدامة لأنه ينتج المعرفة التي تستهدف صناعة رأس المال المعرفي وهو الإنسان، ولأخير يقود كل القطاعات الأخرى بناءً على المعرفة ويوجه عملية تحقيق التنمية المستدامة التي تؤكد على تعدد الخيارات أمام الإنسان وبالتالي تمكنه اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ووضعه في المكان الصحيح.
٦	غياب البحث العلمي	في الوقت الذي تسمى فيه وزارتنا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ففي العملية التعليمية حضر الأول وغاب الثاني أو بالأحرى غيب البحث العلمي الرصين أو قلة

		انتاجه، فالبحث العلمي يساعد على متابعة تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في قطاع البحث العلمي والذي بدوره يكشف إلى أين وصلت الفجوة المعرفية بين الواقع المحلي والواقع العالمي، ويشكو حاليا البحث العلمي من عدة مشاكل، منها: ١- ضعف الخصيص المالي. ٢- غياب مساهمة شركات القطاع الخاص في عملية البحث العلمي. ٣- غياب التعاون بين الجامعات العراقية وبينها والجامعات العالمية. ٤- قلة أو عدم وجود قاعدة للباحثين العراقيين.
٧	غياب إدارة التنمية المستدامة في التعليم العالي.	تعد عملية التنمية المستدامة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع على الرغم من هناك العديد من اللجان التي تم تسميتها في الجامعات العراقية على الورق لكن ماهية النتيجة التي جاءت بها هذه اللجان سوى خروج العراق من منظومة التصانيف العالمية في مجال التعليم، الأمر الذي يتطلب من وزارة التعليم العالي أن تعيد النظر في لجان إدارة التنمية المستدامة، وينبغي أن يتم تقسيم لجان إدارة التنمية المستدامة إلى: - **المستوى الأول:** أولئك الذين يتصدون لقيادة عملية التنمية المستدامة من حيث وضع أفكارها وخططها وأهدافها وهم يمثلون فريق مشترك من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التخطيط. - **المستوى الثاني:** أولئك الذين يستلموا الأفكار والمبادئ والسياسات لغرض إعداد الخطط والبرامج اللازمة والفترة الزمنية وهم فريق من رؤساء الجامعات والمفكرون من الأساتذة والعمداء في الجامعات العراقية. - **المستوى الثالث:** أولئك القائمون بعملية التنفيذ والذين تسند إليهم عملية تنفيذ الخطط والبرامج لتحقيق عملية التنمية المستدامة، وهذا المستوى هو الأهم والمهم؛ لأنه يشكل القاعدة الأساسية لمثلث تحقيق التنمية المستدامة، ولذلك يستوجب اختيارهم بدقة وبناءً على الكفاءة العلمية والميدانية. (كاظم و لطيف، ٢٠١٨)
٨	ضعف البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي في العراق.	عند مقارنة أعداد الطلبة القادمين من المدارس مع البنية التحتية للجامعات العراقية ولا سيما في الكليات العلمية مثل كليات الطب والعلوم سنجدها ضعيفة ولا تتلاءم مع ضغوط التدفق المستمر لهذه الأعداد، ولا يتناسب مع ضرورات التطور النوعي الحاصل في التعليم العالي على مستوى العالم، ناهيك عن الإنشاء العشوائي والأفقي لمؤسسات التعليم العالي ولا سيما في الترهل الكبير في أعداد الجامعات الأهلية، يضاف إلى ذلك، قلة استفادة هذه المؤسسات من الثورة الرقمية في إدارة مختلف عملياتها التعليمية وكذلك الإدارية.
٩	ضعف أداء أعضاء هيئة التدريس	يمكن القول: أن هناك شكوى مريرة من المجتمع من تدني مخرجات مؤسسات التعليم العالي العراق من حيث الجودة مقارنة بمتطلبات أسواق العمل من جهة، ومتطلبات البيئة الرقمية من جهة أخرى، ويتحمل أغلب أعضاء هيئة التدريس جزء من تدني هذه المخرجات، حيث يوجه اللوم إليهم؛ لأنهم يتحملون جزء من مسؤولية تدني مستوى الخريجين، ويأتي هذا اللوم من خلال:

		١- قلة الجدية في الرفع من مستواهم العلمي من خلال البحث والاطلاع وملاحقة التطورات العلمية في مجال التخصص. ٢- هبوط مستواهم المهني وقلة التزامهم بمسؤولياتهم المهنية. ٣- تعد بحوثهم العلمية لأغراض الترقية العلمية وليس لأغراض الرقي العلمي. ٤- لا تزال أغلب طرق التدريس تعتمد على التلقين والحفظ ولا تعتمد على التفكير والتجديد. ٥- قلة تواجدهم وحضورهم الفعلي في المكتبات، الأمر الذي انعكس سلباً على سلوك طلبتهم بوصفهم قدوة يحتذى بهم. لقد دأبت الجامعات على اختيار وتنمية أداء أعضاء هيئة التدريس على أساس الكفاءة والتفوق العلمي والذهني وفق قواعد تنافسية وفي مقدمتها النتاج الفكري لعضو هيئة التدريس والذي يعتمد على جزء منه في التعيين والترقية. اليوم الجامعات العراقية فيها العديد من أعضاء هيئة التدريس الذين يتم تعينهم بعيداً عن هذه القواعد، الأمر الذي جعل من الجامعات مكاناً للعديد من التدريسين غي المؤهلين للقيام بهذه المهنة، وهذا لا يتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة.

سابعاً- مبررات وفوائد تطبيق الجودة الشاملة في العملية التعليمية واستدامتها:

إن إدارة الجودة تساعد، وبشكل منظم، على إحداث عملية التغيير والتحديث في النظام التعليمي؛ وذلك لأن نظرية الجودة الشاملة هي نظرية منظمة وطريقة متكاملة التطبيق يتم استخدامها وتوظيفها كآلية أو نظام في أثناء تحليل المعلومات واتخاذ القرارات اللازمة. كما تركز مبادئ وعناصر مفهوم إدارة الجودة الشاملة كنظرية تطبيقية على أهمية تفعيل دور كل شخص في إطار النظام التعليمي من أجل التطوير والتحسين المستمر.

ويمكن إجمال فوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في أدناه من أجل استدامتها:

١. إيجاد نظام شامل لضبط الجودة في الجامعات والذي يمكنها من تصحيح المناهج الدراسية ومراجعتها وتطويرها.
٢. المساعدة في تركيز جهود الجامعة على اتباع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وسوق العمل.
٣. إيجاد مجموعة موحدة من الهياكل التنظيمية التي تركز على جودة التعليم في الجامعات والتي تؤدي إلى مزيد من الضبط والنظام فيها.
٤. الارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي بصورة مستدامة.

٥. تجاوز الآثار الناجمة عن غياب التنافسية في الأسواق العالمية للخريجين.
٦. السيطرة على المشكلات التي تواجه العمليات الإدارية والحد من تأثيرها.
٧. الاستجابة السريعة لحاجات المجتمع إلى خريجين بمواصفات عالية الجودة والتصدي لمشكلاته بخطط طموحة.
٨. تحسين نوعية الخدمات المتمثلة في مخرجات التعليم العالي.
٩. رفع مستوى الأداء عند العاملين في المؤسسة التعليمية ومن ثم زيادة الولاء والانتماء عند العاملين في ذات المؤسسة. (١٤)
١٠. استمرار وزيادة قدرة مؤسسات التعليم العالي على البقاء والمنافسة في سوق العمل.

ثامناً- الصعوبات والإشكاليات والتحديات التي تعيق تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي العراقي:

لقد بات مؤكداً إن كل نظام جديد يراد تطبيقه على أية مؤسسة لابد وأن يواجه عدد من الصعوبات والتحديات التي تقف في طريق التطبيق، ومؤسسات التعليم العالي شأنها شأن بقية المؤسسات الأخرى، إن لم تكن هي الأصعب إذا ما علمنا أن مؤسسات التعليم العالي ضاربة جذورها في عمق التاريخ، وبالتالي هناك تراكمات من السلبيات والمعوقات، ويمكن إجمال تلك الصعوبات والتحديات وكما موضح في الجدول ادناه:

جدول (٣) يبين الاشكاليات والتحديات التي تواجه تطبيق الجودة في التعليم العالي:

ت	التحديات والإشكاليات	المضمون
١	غياب التنافسية	والمقصود بها غياب التنافسية في الأسواق العالمية لخريجي الجامعات العراقية والعربية إلا في حدوده الدنيا.
٢	غياب معايير القبول	والمقصود بها تدهور الإنتاجية في المجالات العديدة لخريجي الجامعات العراقية والعربية ولاسيما السنوات الأخيرة حيث غابت معايير القبول في الجامعات.
٣	ارتفاع اعداد البطالة	والمقصود بها تزايد البطالة بين الخريجين في الجامعات الأهلية وكذلك الحكومية.
٤	تزايد اعداد الخريجين	زيادة المعروض من الخريجين الجامعيين على الطلب عليهم ولا سيما في السنوات الأخيرة.
٥	الثبات على ذات الهياكل	والمقصد بها تقادم الهياكل الإدارية والتشبث بقيم إدارية وثقافية تنظيمية يصعب التخلي عنها..
٦	الهيمنة الادارية	والمقصود بها هيمنة القطاع الإداري على القطاع الأكاديمي.
٧	ضعف الكفاءة	ضعف كفاءة الإداريين وبعض القيادات الأكاديمية.
٨	التلقين	والمقصود بها التعليم المعتمد على التلقين والاستظهار بدلاً من التحليل والاستنتاج والابتكار .
٩	البحث عن المال	إجراء البحث العلمي لأغراض الترقية والكسب المادي.

١٠	ضعف التنسيق	ضعف الصلة بين البحث العلمي والممارسات التطبيقية في المجتمع
١١	المعرفة المركونة	البون أو الفجوة الشاسعة بين إنتاج المعرفة واستخدامها في التطوير والإصلاح.
١٢	اسواق بلا موارد	ضعف العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.
١٣	غياب النوعية	زيادة الكم بين عدد الطلاب مقابل الكيف لمستوى التأهيل.
١٤	قلة الانفاق	ضعف الانفاق على البحث العلمي مقارنة ما ينفق على البحث في الدول المتقدمة.
١٥	اعلام بلا جودة	يسعى إعلام التعليم العالي إلى تحسين الصورة للمؤسسات التعليم العالي بدلاً من تشخيص السلبيات. (العبيدي، ٢٠٠٩)

تاسعاً– متطلبات تطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي العراقي والعربي:

من أجل التغلب على التحديات والإشكاليات والصعوبات التي تعيق تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي العراقية والعربية، فإن الأمر بحاجة إلى إحداث متطلبات أساسية لدى تلك المؤسسات التعليمية تقبل مفاهيم الجودة الشاملة بصورة سليمة قابلة للتطبيق العملي وليس مجرد مفاهيم نظرية بعيدة عن الواقع. ولكي تترجم مفاهيم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية للوصول إلى رضى المستفيد الداخلي والخارجي للمؤسسة التعليمية، فإن هناك العديد من المتطلبات أهمها كما مبين في الجدول الآتي:

جدول (٤) يوضح متطلبات الجودة في التعليم العالي:

ت	المتطلبات	شرحها
١	**استدامة الدعم**	**دعم الإدارة العليا وتأييدها لإدارة الجودة الشاملة.**
٢	**ثقافة الجودة**	**ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بين جميع الأفراد كإحدى الخطوات الرئيسة لتبني إدارة الجودة الشاملة، حيث إن تغيير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية السائدة بين أفراد المؤسسة الواحدة بجعلهم ينتمون إلى ثقافة تنظيمية جديدة تلعب دوراً بارزاً في خدمة التوجهات الجديدة في التطوير والتجويد لدى المؤسسات التعليمية.**
٣	**التنمية المستدامة**	**تنمية الموارد البشرية كالمعلمين أو المشرفين الأكاديميين وتطوير وتحديث المناهج وتبني أساليب التقويم المتطور وتحديث الهياكل التنظيمية لإحداث التجديد التعليمي المطلوب.**
٤	**مشاركة الجميع**	**مشاركة جميع العالمين في الجهود المبذولة لتحسين مستوى الأداء.**
٥	**استدامة التعليم**	**التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد.**
٦	**تلبية الاحتياجات**	**التعرف على احتياجات المستفيدين الداخلين وهم الطلاب والعاملون والخارجين وهم عناصر المجتمع المحلي، وإخضاع هذه الاحتياجات لمعايير قياس الأداء والجودة.**

٧	استدامة التقويم	تعويد المؤسسة التعليمية بصورة فعالة على ممارسة التقويم الذاتي للأداء.
٨	استدامة التطوير	تطوير نظام المعلومات لجميع الحقائق من أجل اتخاذ قرارات سليمة بشأن أية مشكلة.
٩	القيادة المستدامة	تفويض الصلاحيات يعد من الجوانب المهمة في إدارة الجودة الشاملة وهو من مضامين العمل الجماعي والتعاوني بعيداً عن المركزية في اتخاذ القرارات وهذا ما يطلق عليه القيادة المستدامة.
١٠	استدامة المشاركة	المشاركة الحقيقية لجميع المعنين بالمؤسسة في صياغة الخطط والأهداف اللازمة لجودة عمل المؤسسة من خلال تحديد أدوار الجميع وتوحيد الجهود ورفع الروح المعنوية في بيئة العمل في كافة المراحل والمستويات المختلفة. (العبيدي، ٢٠٠٩، الصفحات ٨-٩)
١١	اهداف المستهلك	يجب الأخذ بالحسبان الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها وتوجيهها لحاجات المستهلك ورغباته.
١٢	احتياجات سوق العمل	دراسة احتياجات السوق بدقة والعمل داخل مؤسسات التعليم العالي على تلبية تلك الاحتياجات وفق برنامج إدارة الجودة الشاملة.

عاشراً- محاور إدارة الجودة الشاملة التي يجب استدامتها والتركيز عليها في التعليم العالي العراقي:

في عالم متغير تسوده المنافسة وضغوطات السوق تواجه المؤسسات تحديات من أجل البقاء والاستمرار، وأصبحت كل مؤسسة مهددة بترك السوق إن لم تتمكن من مواجهة هذه المنافسة الشرسة وتلبية المتطلبات المتنامية لسوق العمل.

لقد بات مؤكداً أن لكل زمان ومكان مقتضياتهما من عناصر التفوق والتقدم والقرن الواحد والعشرين هو قرن التكنولوجيا والأفكار والمبتكرة، فالتطور التقني والتكنولوجي مكن المؤسسات من تجسيد فكرة الإنتاج الأسوء مما ساهم بشكل كبير في زيادة حجم الإنتاج والاتساع الأسواق واشتداد حدة المنافسة، كما ساعد ذلك على ضيق الأسواق المحلية، مما يدفع كل المؤسسات ومنها التعليم العالي إلى البحث عن أسواق خارجية لإيجاد فرص عمل لمخرجاتها باعتبار إن الأسواق المحلية لم تعد قادرة على امتصاص كل المخرجات المحلية، وتحقيق ذلك يتطلب مخرجات ذات مواصفات عالية (الجودة)، الأمر الذي يجب أن يدفع مؤسسات التعليم العالي في العراق ولا سيما الجامعات منها أن تركز على محاور الجودة الشاملة، حيث يعد فهم محاور إدارة الجودة الشاملة وإدراكها في المؤسسات التعليمية الجامعية من أولى الخطوات

الرئيسية لتحقيق هذه الإدارة، وبالرغم من اختلاف الآراء في تحديد هذه المحاور وعددها إلا أن هناك شبه إجماع في أن أهمها تمثلت في ثمانية محاورهي:

١-**جودة عضو هيئة التدريس:** ليس هناك خلاف حول الدور الهام الذي يقوم به عضو هيئة التدريس في إنجاز العملية التعليمية، وتحقيق أهداف المؤسسة التي يعمل بها، ويقصد بجودة عضو هيئة التدريس: تأهيله العلمي، الأمر الذي يسهم حقاً في إثراء العملية التعليمية على وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع. إن عضو هيئة التدريس هو الأساس بوصف التربية صناعة تستثمر البشرية بنمو مكثف. وإن لا يسمح بالتدريس إلا لمن حصل إعداد تربوي ومهني، إذ أن الشهادة لا تخول حاصلها صلاحية التدريس كما هو معمول به حالياً في أغلب الجامعات العراقية والعربية.

ويقصد بجودة عضو هيئة التدريس أيضاً امتلاكه الكفايات تتصل بالمواد الدراسية وخصائص الطلبة، وتخطيط التعليم، وتكييف التعليم، وإدارة القاعة، وتقويم الطلبة والعلاقات الإنسانية، والأبعاد الاجتماعية لمهنة التعليم وكفايات مهنة عامة. (الأنصاري، ٢٠٠٢) (العبيدي، ٢٠٠٩، الصفحات ٩-١٠)

ولعل من أهم خصائص جودة عضو هيئة التدريس في عمله المتميز بالجودة النوعية في شخصيته وتفكيره ومعتقداته وأساليبه التعليمية والتربوية والمؤسسة التعليمية الجامعية ما يأتي:

١. أن يكون حيوياً، ومتفائلاً بشكل مستديم وبشوشاً عند الضرورة.
٢. أن يكون جاداً ومخلصاً في عمله وبشكل مستديم.
٣. أن يكون واثقاً من معلوماته ومعرفته في المادة العلمية ومواكباً لكل ما هو جديد وبشكل مستدام.
٤. أن يجعل من طلابه نشيطين ومتفائلين من خلال اشراكهم بشكل مستدام في أداء عمله.
٥. أن يكون منظماً في سلوكه داخل الصف وخارجه.
٦. أن يكون مصدراً للمعرفة وطرائق اكتسابها وتعويد طلابه على ذلك وبشكل مستدام.
٧. أن يكون مخططاً يضع خططاً بصورة مستديمة لحل مشكلات تعلم الطلاب.
٨. أن يكون مؤمناً بمبدأ التعليم والتعلم العميق رافضاً لمبدأ التعليم والتعلم السطحي لطلابه. (مهدي و الناصر، ٢٩١٢)

٩. ٩- أن يكون منتجاً فكرياً ومعرفياً بقدر يؤهله على إدارة المحاضرة إدارة علمية ناجحة.

٢-**جودة الطالب:** بالتأكيد فإن الطالب هو حجر الزاوية في العملية التعليمية التي وجدت من أجله، ويقصد بها مدى تأهيله في مراحل ما قبل الجامعة، علمياً وصحياً وثقافياً ونفسياً، حتى يتمكن من استيعاب دقائق المعرفة في المرحلة الجامعية وتمكنه من فهمها بعمق ودراية وعندها تكتمل متطلبات تأهيله. وبذلك نضمن أن يكون من صفوة الخريجين القادرين على الابتكار والخلق، وتفهم وسائل العلم وأدواته.

وحتى تتحقق جودة التعليم يجب على الطالب أن يتميز بالخصائص الآتية:

١-يتمتع باندفاعية غرضية متكاملة، أي يحب ويرغب في التعلم ليس من أجل النجاح بالاختيار فحسب (غرضية)، بل من أجل الإفادة مما تعلمه في حياته العلمية والعملية المستقبلية أيضاً.

٢-يقوم بدور المكتشف، أي يتعلم بالاكتشاف للحقائق والمعلومات مهما كان نوعها وعلى مستوى يتناسب مع عقله ونموه الفكري.

٣-يقوم بدور المجرب، أي يتعلم بإجراء تجارب استقرائية سواء في مادة علمية أو أدبية، والمهم أن يكون لديه حب التجربة والاستكشاف.

٤-يقوم بدور الباحث، أي يتعلم بإجراء بحث علمي بالتشاور والتفاعل مع الأستاذ.

٥-يقوم بدور المناقش المتفاعل، أي يتفاعل مع الآخرين ويتناقش معهم ويطرح أسئلة ويقترح حلولاً لمسائل وقضايا معروضة للنقاش.

٦-يقوم باستثمار معرفته السابقة، لأن الإفادة وتعلم المفاهيم وأفكار جديدة لابد أن يكون لها صلة بمفاهيم وأفكار قد تعلمها سابقاً.

٣-**جودة المناهج الدراسية وطرائق التدريس:** تعد الموازنة بين الأصالة والمعاصرة في إعداد المناهج والبرامج التعليمية من حيث المستوى والمحتوى والطريقة والأسلوب من العوامل المرتبطة بجودة التعليم الجامعي، ويرتبط هذا الجزء من المعايير بالمدى الذي يمكن فيه للمناهج الدراسية أن تنمي قدرة الطالب على تحدي مشكلاته، والفهم وحسن التقدير لخصائص المهن وممارستها، والمقدرة على الاحتفاظ بالمهارة المهنية.

حيث إن أولوية جودة التعليم تستدعي تحسين المناهج وأساليب التعليم والتقويم وبيئة التعلم. ولا يقصد بالمناهج الدراسية المقررة، بل يقصد به كل الأنشطة والفعاليات والمواد وطرائق التدريس لكل مادة دراسية، إذ لابد أن تكون جودة المناهج التعليمية وطرائق التدريس هو شمولها

وعمقها ومرونتها واستيعابها شتى التحديات العالمية والثورة المعرفية، وملاءمتها مع المتغيرات العامة وإسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة للمتعلم.

٤-**جودة المادة العلمية:** ويقصد لها جودة محتويات المادة التعليمية من حيث الحادثة والتطور المستمر ومواكب للتغيرات الحاصلة في المجتمع، الأمر الذي يساعد طالب المعرفة على التركيز والتوجيه في أبحاثه ودراسته. كما يجب أن توفر الكتب الدراسية النشاط التعليمي التي تحصل من الطالب محور الاهتمام، وتعمل على خلق اتجاهات جديدة ومهارات ضرورية لديهم، الأمر الذي يسهم في زيادة وعي الطالب، ومن ثم القدرة على التحصيل الذاتي للمعلومة بالبحث، والاطلاع مما يثري لتحصيل البحث العلمي، ومن أهم مقومات جودة المادة العلمية ما يأتي:

١-أن تكون معدة بنحو مشجع للدراسة.

٢-أن تكون الموضوعات معروضة ومقسمة بنحو منسق ومنظم.

٣-أن تكون واضحة الغرض والهدف.

٤-أن تكون لغتها واضحة وسهلة ومختصرة ومفيدة.

٥-أن تكون مناسبة لمستوى الطلاب لغوياً وفكرياً وعلمياً.

٦-أن تساعد على تطوير القدرات الفكرية والتصورية للطلبة.

٧-أن تساعد الطلاب على اكتشاف معنى الأشياء وفهم الواقع المحيط به.

٨-ألا تتعارض مع مبادئ الطلبة لدينية والثقافية والحضارية التي يقوم عليها ديننا الإسلامي الحنيف وكذلك مبادئ الديانات الأخرى في المجتمع.

٥-**جودة المباني والتجهيزات التعليمية:** وهو محور مهم من محاور العملية التعليمية، إذ يتم التفاعل بين مجموع عناصره من حيث جودة المباني والتجهيزات لتحقيق جودة شاملة في التعليم، لما لها من تأثير فعال في جودة العملية التعليمية.

ومن الجدير بالذكر أن المباني التعليمية، بمحتوياتها المادية والمعنوية مثل القاعات، والتهوية، والإضاءة، والمقاعد، والصوت وغيرها من المحتويات يؤثر في جودة التعليم ومخرجاته، وكلما أحسنت قاعات التعليم واكتملت، أثر ذلك بدوره في قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب. (حجار، ١٩٩٥)

٦-**جودة الإدارة التعليمية:** إن قيادة إدارة الجودة الشاملة أمراً لابد من وجوده، فلابد من توفر قيادة كفء للحصول على إدارة لجودة تعليمية، فإذا فشل القائد في المنظمة في كيفية إدراكه وتفهمه للوصول إلى الجودة الشاملة فإن ذلك لا يحقق الأهداف للمؤسسة التعليمية.

ويدخل في قيادة إدارة الجودة للإدارة التعليمية جودة التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة الجودة الشاملة، أما جودة التشريعات واللوائح فيجب أن تكون مرنة وواضحة، ومحددة حتى تكون عوناً للإدارة التعليمية وأن تكون مواكبة للتغيرات الحاصلة، إذ أن التحولات من حولنا في استمرار وتواصل في ظل عالم متغير.

وإن القيادة الإدارية المستدامة في الكلية أو الجامعة غدت ضرورة حتمية لجودتها، وتتوقف الجودة إلى حد كبير بالقائد المستدام، ويدخل في جودة القيادة التخطيط الاستراتيجي المستدام ومتابعة الأنشطة التي تقود إلى ثقافة الجودة، والوصول إليها من حيث:

١-التزام القيادة الإدارية العليا بالجودة الأمر الذي يؤثر في جودة أداء الجامعة أو الكلية.

٢-جو العلاقات الإنسانية بين الطلبة والتدريسين وقيادة القسم أو الكلية الأمر الذي يؤدي إلى أداة كفء وجيد.

٣-اختيار القيادات الإدارية التعليمية المستدامة وتدريبهم بموجب معايير قياسية في ضوء الحاجة والتخصص.

٧-**جودة الانفاق الجامعي:** حيث يعد الانفاق على التعليم وتمويله عاملاً مهماً من العوامل المؤثرة في جودته، إذ يعد تمويل التعليم مدخلاً مهماً من مدخلات أي نظام تعليمي، ومن دون المطلوب يقف نظام التعليم عاجزاً عن أداء مهامه الأساسية، أما إذا توفر له الموارد المالية الكافية تقل مشكلاته ويكون من السهل حلها، ومن دون شك أن وجود التعليم على وجه العموم يمثل متغيراً تابعاً لقدرة التمويل في كل مجال من مجالات النشاط، وتبني الجودة الشاملة فإن انتاجية المؤسسة ستكون عالية، لأنها تمكنت من تقليل حالات الهدر إلى أقصى حد ممكن وبذلك فإن الانفاق المخصص للمؤسسة قد أدى غرضه دون ضياع أو تبديد.

٨-**جودة تقويم الأداء الجامعي:** يتطلب رفع كفاءة التعليم الجامعي وجودته تحسين أداء عناصر الجودة كافة التي تتكون منها المنظومة التطبيقية، والمتمثلة بصفة أساسية على الطالب، وأعضاء هيئة التدريس، والبرامج التعليمية، وطرائق تدريسها، وتمويل إدارة الجامعة. وذلك كله يحتاج بالطبع إلى معايير لتقويم كل العناصر، بشرط أن تكون واضحة ومحددة، ويسهل

اعتمادها والقياس عليها. وهذا يتطلب بدوره تدريب العاملين بالمنظومة التطبيقية لإدارة الجودة الشاملة عليها، مع إعادة هيكلية الوظائف والأنشطة على وفق تلك المعايير ومستويات الأداء. (مهدي و الناصر، ٢٩١٢، صفحة ٩٩)

حادي عشر- التعليم العالي في العراق وتحديات أسواق العولمة المعلوماتية:

مما لا شك فيه فإنه سيكون لتسارع العلم والتكنولوجيا في القرن الحالي تأثيرات واسعة حتماً في ثورة الأمم ومستوى معيشتها. ويقول تورو بهذا الخصوص: في القرن الحادي والعشرين فإن القدرة العقلية والخيال والابتكار وتنظيم التكنولوجيات الحديثة هي العناصر الاستراتيجية الأساسية ويؤكد أن المعارف والمهارات تقف اليوم وحدها كمصدر وحيد لأفضلية المقارنة. (مهدي و الناصر، ٢٩١٢، الصفحات ١٠٠-١٠٢)

أضحت العولمة في مفهومها العام، تعني من الناحية العلمية تغيرات وتحولات كبيرة، بل وعميقة في مفهومنا الجديد للزمان والمكان والفضاء المادي، وهذه التحولات الناجمة عن الثورة في عالم تكنولوجيا المعلومات، لا سيما في جانب الاتصالات منها. ففي عصر الثورة المعلوماتية صارت المعلومة قوة في المجتمعات المعاصرة وأصبح التوجيه الاقتصادي القائم على المعلوماتية توجهاً يؤكد على الثروة الفكرية والمعلوماتية كمحرك أساسي للاقتصاد ولهذا لم تعد الموارد الطبيعية المفتاح الرئيس الوحيد للتطور الاقتصادي ولا العدد الكمي للقوى البشرية ومن هنا أصبحت الحاجة ملحه إلى إعادة التفكير في السياسات والمنهجيات المتعلقة بنظم التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية عموماً لتستجيب لمتطلبات أو ضغوط العولمة المعلوماتية (مهدي و الناصر، ٢٩١٢، الصفحات ١٠٣-١٠٤) فهل تنبهت الجامعات العراقية إلى خطورة مثل هذا الأمر الهام؟

يتجه المواطنون في العولمة إلى أن يصبحوا مواطنين عالميين إن صح التعبير... وأصبح المعطى المعرفي في العلاقات الدولية معطى أساسياً يكاد يقودنا إلى القول: بأن المستقبل هو ملك لمن يملك المعرفة، ويسبق فيها إلى الاختراع والإبداع. وأن أخطر ما يمكن أن نتعرض له ونحن ندخل عملياً في سياق تأثير تيار العولمة، شئنا أم أبينا، هو عملية تشكيل الفكر وفق النموذج القادم من المؤثر الخارجي، كما تقدمه أجهزة الإعلام والاتصال والإنترنت. (كاكو، ميتشيو؛ خرفان ، سعد الدين، ٢٠٠١)

وطالما الأمر كذلك، فإن الجامعات العربية، ومنها الجامعات العراقية هي من المؤسسات التي تتأثر مستقبلاً بإفرازات ظاهرة العولمة التي تقودها تكنولوجيا المعلومات، فخلال الفترة التي تلت عام ٢٠٠٣ شهدت ساحة التعليم في العراق ظهور الجامعات الأهلية بشكل مكثف أكثر من ذي قبل، وبلا شك فقد تكون خطاب جديد يحمل مفهوماً لما هية وهدف المؤسسة الجامعية، ويعتمد أساساً على مفاهيم ومصطلحات لغة سوق العمل، وهذا الأمر بحد ذاته يدعو مستقبلاً إن لم يكن من الآن، أن تأخذ الجامعات العراقية في الحسبان بنظر الاعتبار طبيعة المتغيرات التي باتت تفرضها العولمة من أجل جعل السوق العراقي قادراً على أن يستوعب مخرجات الجامعات العراقية؛ وأن تلبي الجامعات العراقية في ذات الوقت متطلبات السوق، لاسيما المتطلبات الحديثة منها.

على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل تطوير وتحسين وزيادة كفايات التعليم العالي في العراق لتحقيق الأهداف المرجوة وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات الحكومية منها والأهلية، وإلا أن فعالية نظام التعليم العراقي لا تزال محدودة وفقاً لاحتياجات السوق العراقية، نتيجة لهجرة العقول العراقية إلى الخارج، من جهة، وضعف مستوى محتويات المكتبات الجامعية العراقية من جهة أخرى وتدني مستوى الخريجين وعدم مواءمتهم لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع.

لقد بات لزاماً على مؤسسات التعليم العالي أن تكون مخرجاتها متوائمة مع حاجات سوق العمل العراقي وأن ضمان جودة المخرج منه يقتضي التركيز على المتعلم وملامحه المعرفية والسيكولوجية والاجتماعية والثقافية، وأن الاهتمام بتلك الملامح يأتي قبل انخراط الطالب في الوسط الجامعي، وأن تحقيق الجودة بالتعليم العالي ليس بمعزل عن ضرورة تحقيقها في مستوى المرحلة الثانوية؛ نظراً للترابط الوثيق بين مخرجات التعليم العام ومخرجات التعليم العالي.

وتماشياً مع ما سبق يتضح لنا أن مؤسسات التعليم العالي في العراق لا تزال غير قادرة على ربط سياسات القبول والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل من الوظائف، وتحقيق المؤسسة بين التخصصات المعروضة في هذه المؤسسات ونظرياتها المطلوبة في سوق العمل، ونظراً لوجود حالة الانفصام شبه الكامل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص العراقي أنتج أو أدى إلى تراكم أعداد كبيرة من الخريجين العاطلين عن العمل والذين

يرفضهم القطاع الخاص لعدة أسباب منها لانخفاض نوعياتهم، وعدم ملاءمة قدراتهم وكفاءتهم لمتطلبات العمل في سوق هذا القطاع من جهة، وتقلص دور الحكومات كجهات موظفة لمخرجات التعليم العالي من جهة أخرى. وأن ما يزيد من تفاقم هذه المشكلة ترسيخ التوجه نحو سوق العولمة التي تؤكد على حرية التجارة وحرية رأس المال البشري مما يقود إلى حدة المنافسة على الوظائف المتوفرة في سوق العمل حيث سيكون التنافس في المستقبل المنظور مفتوحاً للآخرين من خارج حدود المستويات الوطنية، ولذلك بات لزاماً على الجامعات العراقية أن تنتبه إلى ذلك؛ ولذلك هناك حاجة إلى توطيد العلاقة والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص.

ثاني عشر- الاستنتاجات:

٦-تعاني الجامعات العربية ومنها العراقية من انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية والتي من مؤشراتها تدني التحصيل المعرفي والتأهيل المتخصص.

٧-انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية وتتمثل في تخريج أعداد كبيرة من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل على الرغم من حاجة سوق العمل لها لكن العادات والتقاليد هي من يقف وراء عدم توظيفها.

٨-عجز النظام التعليمي العالي التقليدي عن استيعاب الأعداد المتزايدة والراغبة في الالتحاق به.

٩-غياب عناصر التحديث في التعليم العالي العربي والعراقي رغم تحديات تكنولوجيا المعلومات والعولمة إلا في حدود ضيقة.

١٠- مخرجات التعليم العالي لا تتلاءم ومتطلبات سوق العمل العربي والعراقي والدليل على ذلك وجود أعداد هائلة من الخريجين بل عمل.

١١- الثبات على نظام تقليدي واحد لم يعد له مبرر رغم إيجابياته المتعددة وبات من الضروري احتياجه إلى تفعيل وتحديث.

١٢- تعاني الجامعات الحكومية، بل وحتى الأهلية من تزايد الأعداد القادمة من المدارس الثانوية نتيجة لغياب شروط القبول في هذه الجامعات.

١٣- هناك تنافس أصبح غير معلن بين الجامعات الحكومية العراقية والجامعات الأهلية من خلال فتح أقسام في الأخيرة تتلاءم واحتياجات السوق المتغيرة.

١٤- غالبية مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ومنها العراق تعاني من تخلف أنظمتها وبرامجها التعليمية نتيجة لغياب وتدني مستوى الجودة.

١٥- جهود ضمان الجودة في الوطن العربي ومنها العراق تراوح مكانها، حيث لم تستطع الدخول إلى المناطق الحرجة ولاسيما قاعات التدريس والمعامل والمختبرات حيث تحدث العملية التعليمية والبحثية وسبب ذلك يعود إلى:

أ-الاعتماد على الأنظمة البيروقراطية في إدارة وضمان الجودة.

ب- الاقتباس المباشر من الأنظمة الموضوعة لبلدان أو منظمات أجنبية، والنقل عنها، بدون الاهتمام الجدي بالقواعد والأطر التي تلاءم الواقع المحلي للجامعات العربية والعراقية.

ثالث عشر- التوصيات:

١-ضرورة العمل على تحديث وتحريك المناهج العربية والعراقية من التحرك على مستوى السوق المحلي والعالمي المعولم الذي يطبق أساليب ومبادرات إدارية وتنظيمية وتعليمية جديدة.

٢-العمل على إدخال التعليم الإلكتروني بوصفة أداة جديدة ستساهم مستقبلاً في تحديث التعليم العالي في العراق.

٣-ضرورة العمل على تفعيل هيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي القائمة في البلدان العربية والعراقية منها وعمل اتفاقيات مشتركة بين الهيئات المماثلة الإقليمية والدولية والعالمية لضمان الجودة والاعتماد والأخذ ببعض التجارب الناجحة وتعميمها على الجامعات الحكومية والأهلية على حد سواء.

٤-ضرورة تركيز المؤسسات التعليمية على مواءمة مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لدى تلك الاحتياجات من جهة، ولضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم.

٥-على الجامعات العربية ومنها العراقية العمل على المراجعة الدورية والمستمرة لاحتياجات سوق العمل ودراستها والعمل على تحقيقها.

٦-العمل من قبل الجامعات العربية والعراقية على اشراك القطاع الخاص في الدراسات التي تجري لمعرفة متطلبات سوق العمل.

٧-على مؤسسات التعليم العالي في العراق إعادة النظر بقبول الطلاب القادمين من المدارس الثانوية.

٨-العمل على تدريب الهيئات التدريسية والإدارية على المهارات اللازمة لتطبيق نظام الجودة والاعتماد في الجامعات.

٩-ضرورة إلزام الطالب بالذهاب إلى المكتبات الرئيسية والفرعية في الجامعة أو الكلية أو في القسم واجراء البحوث داخل المكتبات ويثبت أن هذه المصادر موجودة في المكتبة.

The quality of higher education outputs and their role in meeting the needs of the labor market towards sustainable development in higher education and scientific research

Prof. Dr. Jaafar Hassan Jassim Al-Taie
Presidency of the University of Diyala / Director of the Department of Internal Affairs

Key words: quality, labor market, higher education, sustainable development, scientific research.

Abstract

: The research aims to define the quality and the quality of the educational process, and to shed light on the justifications and benefits of applying total quality in the educational process, drawing the attention of officials in the Ministry of Higher Education and Scientific Research to the difficulties, problems and challenges that hinder the application of Total Quality Management in Iraqi higher education institutions. On the requirements for implementing quality management in Iraqi higher education institutions, explaining the most important elements or axes of total quality management that must be emphasized in Iraqi higher education. As for the most important conclusions, they are:

1- Arab universities, including Iraqi universities, suffer from low internal qualitative competence, whose indicators are low cognitive achievement and specialized qualification.

2- The decrease in the quantitative and qualitative external competence, which is represented in the graduation of large numbers of graduates in specializations that

are not needed by the labor market despite the need of the labor market for them, but the customs and traditions are behind the lack of employment.

3- The inability of the traditional higher educational system to accommodate the increasing numbers and those wishing to join it.

4- The absence of modernization elements in Arab and Iraqi higher education despite the challenges of information technology and globalization, except within narrow limits.

5- The outputs of higher education do not match the requirements of the Arab and Iraqi labor market, and the evidence for this is the presence of huge numbers of graduates, but work.

المصادر

- إبراهيم جواد كاظم، و يوسف علي لطيف. (٢٠١٨). إدارة التنمية المستدامة وتحدياتها في التعليم العالي والبحث العلمي. المؤتمر العلمي الدولي الثاني (الصفحات ٣٤٤-٣٤٨). اربيل: جامعة اربيل.
- أحمد الخطيب، و الخطيب رداح. (٢٠٠١). إدارة الجودة الشاملة: تطبيقات تربوية . اربد: عالم الكتب.
- حبيب حجار. (١٩٩٥). اليونسكو. تمويل التعليم وتقنيات برمجة الموازنة. بيروت: اليونسكو.
- زيد راغب النجار. (١٩٩٩). إدارة الجامعات بالجودة الشاملة: رؤى التنمية المتواصلة. القاهرة: يتراك للنشر والتوزيع.
- سعد عبدالله. (٢٠٠٢). مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. الرياض: مطابع وزارة الداخلية.
- سلامة الخميسي. (٢٠٠٧). معايير جودة المدرسة الفعالة في ضوء منحنى النظم:رؤية منهجية. القصيم: لجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية.
- سيلان جبران العبيدي. (٢٠٠٩). ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع. بيروت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- طاهر رجب قدار. (١٩٩٧). المدخل إلى إدارة الجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠. دمشق: دار الحصاد.

- كاكو، ميتشيو؛ خرفان ، سعد الدين. (٢٠٠١). رؤى مستقبلية؛ ترجمة ـ الكويت: المجالس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت: عالم المعرفة.
- محسن الظالمي الامارة، أحمد الأسدي، و أفنان عبد علي.(٢٠١٢). قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل: دراسة تحليلية في منطقة الأوسط. الإدارة والاقتصاد، صفحة ١٥١.
- مصطفى أحمد، محمد الأنصاري.(٢٠٠٢). برنامج إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في المجال التربوي. الدوحة: المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخريج.
- مهدي صالح مهدي، و علاء حاكم محسن الناصر.(٢٩١٢). تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. بغداد: الذاكرة.

المصادر الأجنبية:

- Gralink.webestars, D. N. (1984). New word Dictionary. New Yor.
- W.Egbert, & Amacro, D. (1985). Analysis of quality Assessment in higher Education.